الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط

The Algerian economy and the need for economic diversification under oil prices fluctuations

عبد النعيم دفرور
كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي

إلياس شاهد
كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي

محمد الخطيب نمر
كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الاقتصاد الجزائري، بما يحمل في طياته من سلبيات وإختلالات في محاولة لتصحيحها وتجاوزها، وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر اقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبه كلية على العائدات المتأتية من صادرات النفط، وما تتميز به من تذبذبات وتقلبات مستمرة، ولعل خير دليل على ذلك الأزمة البترولية الراهنة وما خلفته من نتائج وخيمة سواء على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي...وغيرها، ما يجعل من عملية التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة للتخلص من تبعيتها لهذا المورد والنهوض باقتصادها.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الريعي، الأزمة البترولية، التنويع الاقتصادي.

Abstract:

This study aims to identify the reality of the Algerian economy, which is characterized by imbalances, in order to correct and overcome them. The study concluded that Algeria yield economy depends nearly completely on oil revenues are characterized by fluctuations and volatility continuing, and the best proof that the current oil crisis, and the legacy of negative results on the social and economic level, Which makes the process of economic diversification is an urgent need to get rid of dependence and promote the economy.

Key Words : Reinter economy, Petroleum crisis, Economic diversification

مدخل:

منذ تحرر الجزائر من الهيمنة الاستعمارية بخمسة عقود ونيف،إلا أن وضع اقتصادها غلب عليه الطابع الريعي المعتمد بالأساس على مقدرات البلاد من المحروقات، هذه الأخيرة رفعت في فترات معدلات النمو الاقتصادي إلى درجةٍ ساهمت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق نوع من البحبوحة والرفاهية، كنتيجة لتحسن أسعار هذه المواد ولاسيما منها البترول والغاز الطبيعي، في حين كان لتدهور أسعارها الأثر الفادح على الاقتصاد الجزائري والذي ولج نفق أزمات لا حصر لها، انطلقت بالتقشف أولاً لتمر بالاستدانة وصولاً لتدهور عديد المؤشرات الاقتصادية.

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية مهمة لما تتميز به عن بقية مصادر الطاقة الأخرى، إذ يعتبر اقتصاديا أقل مصادر الطاقة تكلفة وارتفاعا للقيمة المضافة، كما أنه أساس الصناعة الكيماوية و البتروكيماوية التي يعتمد عليها الإنسان في الحياة المعاصرة، ما جعله يحتل المركز الأول من حيث الأهمية، وقد ازدادت أهميته خاصةً بعد الحرب العالمية الثانية نظرا للدور الذي لعبه أثناء الحرب، إذ أصبح السبب الرئيسي للصراع بين الدول المنتجة والمستهلكة له، لذلك تسعى الدول الكبرى إلى السيطرة على هذه الثروة عبر شركاتها العالمية، وقد

احتلت أسعاره مكان الصدارة في الكثير من المؤتمرات والمحافل الدولية، بعد أن تزايدت أهميته على المستوى العالمي. ومع ارتفاع أسعار النفط أثارت الدول المستهلكة له قضية البيئة للتأثير على النفط وأسعاره واتهم النفط على أنه المتسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري وأنه أكثر مصادر الطاقة تلويثا للبيئة، وأخذت الأبحاث تتطور من أجل إيجاد مصادر بديلة للنفط خاصة مصادر الطاقة المتجددة باعتبار أن مصادر الطاقة التقليدية هي مصادر آيلة للزوال، وأن أسعار أهم مصدر رئيسي للطاقة عرفت تقلبات كبيرة في السوق العالمية.

من خلال ما سبق ذكره من أهمية لموضوع البحث وحتى نتمكن من تحقيق هدف الدراسة، نطرح إشكالية البحث على النحو التالي: ما أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري؟ وهل تمكنت الجزائر من استغلال العائدات النفطية المتزايدة في تحقيق تنويع اقتصادي؟

وسنحاول ضمن هذا المقال، تشخيص واقع الاقتصاد الوطني لزهاء عقد ونصف من خلال معرفة مركبات الدخل الوطني الخام وكل القطاعات المساهمة فيه، ومن ثم تحسس مدى ضرورة التنويع في هذا الاقتصاد لتلافي أي تقلبات مستقبلية لأسعار المحروقات.

أولاً– التنويع الاقتصادي:

1– مفهوم التنوع الاقتصادي:

1. تختلف الرؤى التي ينظر بها إلى التنويع الاقتصادي ، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل ، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية ، فحسب الاقتصادي Jean Claude Berthéleny[1] نقول عن اقتصاد ما أنه متنوع إذا كان الهيكل الإنتاجي موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية مختلفة عن بعضها البعض وذلك من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة، كما يلخص المعهد العربي للتخطيط التنويع الاقتصادي بالرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها تعزيز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، وكخلاصة لمختلف التعاريف نقول أن التنويع الاقتصادي يشمل كل السياسات التي تهدف إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع التي تخضع أسعارها لتقلبات السوق، وذلك بهدف التقليل من المخاطر الاقتصادية والتحلي بالقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية.

2– التنويع في الأدبيات الاقتصادية:

إن إشكالية التنويع الاقتصادي ليست حديثة في الأدب الاقتصادي، فقد كانت أولى الأعمال في هذا المجال في أزمة الكساد الاقتصادي عام 1930 من طرف الاقتصادي ماك لوغلين Mac Laughlin، فقد حاول شرح الدورات الاقتصادية في المدن الأمريكية حسب درجة تركز النشاطات الاقتصادية، فبينت دراسته أن المدن التي تتصف بمستوى تركز عالي هي الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية بين الحربي العالميتين[2]، كما طرحت هذه الإشكالية خلال نفس الفترة عندما انهارت أسعار المواد الأولية كالبن في بلدان أمريكا اللاتينية، وكانت هذه الأعمال الشرارة الأولى للتفكير في التغيير الهيكلي في اقتصاديات هذه الدول وتكون الرغبة لديها في عدم التخصص في انتاج المواد الأولية[3].

كما عرفت البحوث في مجال التنويع الاقتصادي تطورا سريعا خلال سنوات 1940، 1950 حيث ارتبطت إشكالية التنويع الاقتصادي بمصطلحي النمو والتطور الاقتصادي إلى غاية نهاية سنوات 1970 من القرن الماضي، ويمكن ذكر بعض الأبحاث التي قام بها الاقتصاديون في هذا المجال:

- قام الاقتصاديان روسونستان و رودان[4] Rosenstein, Rodan بمعالجة موضوعي أثر التعليم effet d'entrainemen و كثافة مصفوفة ما بين القطاعات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تنويع اقتصاديات الدول النامية يجب أن يترجم بتسويد مصفوفة ما بين القطاعات وذلك نظرا للتطور الكبير الذي تشهده المبادلات بين مختلف

القطاعات الاقتصادية نتيجة التكامل الكبير بينها، فقد حاول الأخيران تحديد الأنشطة الصناعية التي لها دور كبير في تسريع المبادلات الداخلية ، هذه الدراسة حول أثر التعليم والصناعات المنشطة للتبادل الداخلي بين القطاعات شغلت الفكر الاقتصادي المتعلق بالدول النامية إلى سبعينات القرن الماضي.

- بالنسبة للاقتصادي برنيس Bernis فان التنويع الاقتصادي يمر من خلال عملية التصنيع، والمعروفة باسم الصناعات المصنعة، والمستوحاة من فكرة قطب النمو المعروضة من قبل فرونسوا بيرو François Perroux، والتي تتعلق بإيجاد هيكل صناعي منسجم، والتي تتطلب إيجاد هيكل صناعي منسجم، والتي تعني أن مختلف القطاعات متداخلة فيما بينها من جهة المدخلات والمخرجات، الشيء الذي يستلزم وجود قطاعات إنتاج معدات وسلع وسيطيه موجهة للاستهلاك الإنتاجي الداخلي.
- من جهة أخرى ركز الاقتصاديان روستووكيزنايت Kuznets[6] et Rostow[5] على أن التغيير الهيكلي للاقتصاد والتنويع الاقتصادي ضروريان من أجل المرور إلى النمو والتطور.
- ركز الاقتصادي لويس Lewis على القدرة على الاستثمار والتراكم الوطني كعامل أساسي لتنويع الهيكل الاقتصادي والتحول من الاقتصاد التقليدي.
- ورغم كون إشكالية تنويع الصادرات في صُلب الأعمال المتعلقة بنظرية التطور الاقتصادي، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصادي العالمي أواخر سنوات 1970 بالإضافة إلى فشل سياسة إحلال الواردات كانتا سبباً في التهميش النسبي لفكرة التنويع الاقتصادي[7]، واستقرار الاقتصاد الكلي والتخصص الدولي أصبحا العناوين الكبرى للفكر والسياسات المتعلقة بالتطور، لكن في السنوات الأخيرة بدأ يبرز مصطلح التنويع بقوة في الدراسات الاقتصادية.

3- التنويع الإقتصادي: الاهتمامات الحديثة:

شهدت السنوات الأخيرة عودة قوية لمسألة التنويع الاقتصادي وذلك لتوافر العديد من الأسباب منها[8]: ضعف نجاعة اقتصاديات الدول النامية، عدم استفادة هذه الدول من المعاملات التفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة، كما أن كثيرا من الدراسة أشار إلى القيود المفروضة على العرض وضعف التنويع الاقتصادي كما أن العوائد المتأتية من الانفتاح التجاري ضئيلة جدا.

عالجت الأدبيات الاقتصادية الحديثة موضوع التنويع الاقتصادي والعوامل المفسرة له، ومن بين أهم هذه الدراسات:

- دراسة Imbsand Wacziarg[9] الذين استعملا البيانات المتعلقة بالإنتاج واليد العاملة الوطنية لدراسة العلاقة بين تركز القطاعات الوطنية وبنية الدخل حسب الفرد في عدة دول، خلُصت نتائج دراستهما إلى وجود نموذج غير خطي بين التنويع والإنتاج والتشغيل والنمو الاقتصادي، باستعمال البيانات المتعلقة بالتشغيل والقيمة المضافة حسب القطاعات التي تغطي الكثير من البلدان ومستويات متنوعة من التقسيمات القطاعية استنتج الباحثان أن مسار التطور يتميز بمرحلتين من التنوع : الأولى "النمو الاقتصادي" يفسر بتزايد التنوع في القطاعات كما تشهد هذه المرحلة تزايد الدخل حسب الفرد ، المرحلة الثانية : "التوزيع القطاعي للنشاط الاقتصادي" يبدأ في التركز، وعليه فإنه حسب الباحثين فإن التركز القطاعي يبدأ بمنحنى متناقص ثم يأخذ في التزايد.
- في دراسة لهما برهن Klinger and lederman[10] على صحة ما توصل إليه الباحثان Imbs and Wacziarg في حالة استبدال التنويع الاقتصادي بتنويع الصادرات ، وذلك باستعمال البيانات المتعلقة بالصادرات، الباحثان خلُصا إلى أن التنويع يزيد عند الدول الأقل تطورا ثم ينحصر التنويع عند بلوغ مستوى معين من التطور، كما درس الباحثان العلاقة بين المنتجات الجديدة المصدرة ومستوى التطور، فخلُصا إلى أن عدد المنتجات الجديدة المصدرة تتبع منحنى متزايد ثم تأخذ في التناقص بالنسبة للدخل ما يدل على أن الاقتصاد يصبح أقل تركزا وأكثر تنوعا تناسبا مع تزايد الدخل.

- اقترحا كل من Cadot, Carrere, Strauss-Kahn[11] تقسيم مؤشر التكيز السلعي لثايلThail الذي يمثل مباشرة الهامش التكثيفي والهامش التوسعي (منتجات جديدة أو أسواق جديدة)[12] لتنوع الصادرات، قبل تحليل الكيفية التي يتم بها يتطور الهامشين بدلالة الناتج المحلي الخام حسب الفرد، استعمل الباحثان قاعدة بيانات تتضمن 156 بلد وخلصا إلى وجود علاقة في شكل منحنى متزايد ثم يأخذ في التناقص بين التطور الاقتصادي وتنويع الصادرات.

4- تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر :

منذ بداية منتصف سنة 2014 حتى الآن تراجعت أسعار النفط العالمية بشكل حاد بأكثر من 50٪ من قيمتها ، فقد انخفض من 110 دولارا لاقل من 50 دولارا للبرميل. تعتبر الجزائر من بين الأكثر الدول تضررا من انخفاض اسعار النفط ، نظرا لان القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للدخل والذي يسيطر على نحو 95٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية . دفع الانهيار الحالى لأسعار النفط نحو المطالبة بعمل مراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي في الجزائر والتي يتم قياسها من خلال نسبة مساهمة القطاع النفطى مقابل القطاعات الغير النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر مؤشرا على مدي التغير الهيكلي لاقتصاديات الدول أو من خلال توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية .

سنحاول في هذا الجزء قياس وتقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال عدة مؤشرات هي :

- **توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية :**

يتم تقييم وقياس التنوع الاقتصادي من خلال تحليل ما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي قد تم توزيعه عبر نطاق واسع من القطاعات الاقتصادية أو عبر نطاق محدود منها. ويحدد هذا التقييم نسبة التركيز و حاصل التنويع، حيث يقيس نسبة تركيز الدولة على قطاع معين، في حين أن حاصل التنويع هو عكس نسبة التركيز. فكلما انخفضت نسبة التركيز، كلما ارتفع حاصل التنويع وبالتالي ارتفع التنوع الاقتصادي للدولة .يقوم حاصل التنويع بتوفير مقياس مبتكر يمكن لصانعي السياسات استخدامه لقياس التنوع الاقتصادي[13].

الجدول رقم 04 : توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية

البيان	2007	2010	2013	2014
الزراعة والصيد البحري	7.53	8.46	9.82	10.32
الصناعات الاستخراجية	45.04	34.86	30.11	25.02
الصناعات التحويلية	3.96	4.98	3.72	4.06
الاشغال العمومية	7.87	0.59	9.77	10.53
الكهرباء والغاز والماء	0.9	0.81	0.75	0.53
التجارة والمطاعم والفنادق	9.81	11.25	12.34	13.02
النقل والمواصلات	8.91	8.4	8.7	8.59
البنوك والتامينات	0.11	0.22	0.51	0.55
الاسكان والمرافق	0.69	9.23	0.61	0.66
الخدمات الحكومية	7.63	13.51	14.10	16.33
الخدمات الاخرى	1.79	1.96	2.04	2.19

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات

- **توزيع العمالة حسب القطاعات :**

ينبغي أن ينعكس تعزيز توزيع العمالة على عملية النمو، فتوزيع العمالة بصفة عامة يعكس ويشكّل توزيع الناتج المحلي الإجمالي في جميع القطاعات. ففي الجزائر، لا تتوزع العمالة بالتساوي مقارنة مع مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى والاقتصاديات التحويلية التي تتصّف بالتوزيع المتوازن للعمالة عبر مجموعة متنوعة من القطاعات المنتجة أو المربحة. بينما يساهم قطاع التجارة والخدمات والادارة بمتوسط 20 % من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، إلا إنه يوفر فرص العمل بنسبة تبلغ 58 % من اجمالي اليد العاملة ، مما يجعل غالبية القوى العاملة محصورةً في القطاعات غير الانتاجية والتي تحظى بأهمية إستراتيجية ثانوية، وعلى العكس من ذلك نلاحظ من خلال الشكل ان نسبة العمالة في القطاع الصناعي لم تتجاوز 15%كحد اقصى ، وهذا ما يدل على ضعف التنويع الاقتصادي المقاس بتوزيع العمالة في الجزائر.

الشكل رقم 01 : توزيع العمالة حسب القطاعات

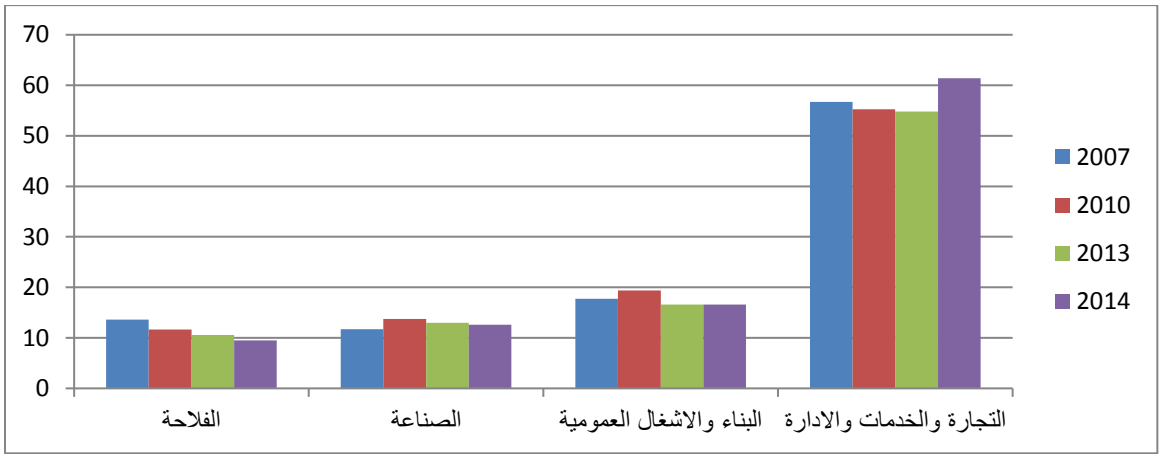

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات

يرتبط ضعف التنوع الاقتصادي بانخفاض الإنتاجية والقدرة التنافسي، وترتبط الإنتاجية ارتباطا مباشرا بالقدرة على المنافسة، حيث أنه كلما زاد عدد الأفراد أو رأس المال أو كليهما معا والتي هي إلزاميّة للقيام بعمل ما أو إيجاد منتج ما، كلما انخفضت الإنتاجية، مما يؤدي بدوره لزيادة سعر المنتج، ويحد من قدرته المحتملة على المنافسة بالسوق[14].

- **بنية الناتج الداخلي الخام بين الناتج النفطي وغير النفطي :**

يعد هذا المؤشر من أحد مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي ، وبالاخص تنويع مصادر الدخل (الداخلية والخارجية)[15].سجلت الإيرادات غير النفطية في ميزانية الدولة خلال عام 2014، نحو 42.49 مليار دولار، تعادل 57 في المائة من إجمالي إيرادات الدولة البالغة 73.33مليار دولار ، كما ان نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات في 2014، هي الأعلى في تاريخ ميزانيات الجزائر على الإطلاق ب43% .

ويعكس ارتفاع نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي إيرادات الدولة، أمرين أساسيين الأول : أن الدولة قطعت شوطا في تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد بشكل رئيس على النفط، ثانيا : تراجع أسعار النفط بما يجعل حصة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات تنخفض .

الشكل رقم 02: بنية الناتج الداخلي الخام بين الناتج النفطي وغير النفطي

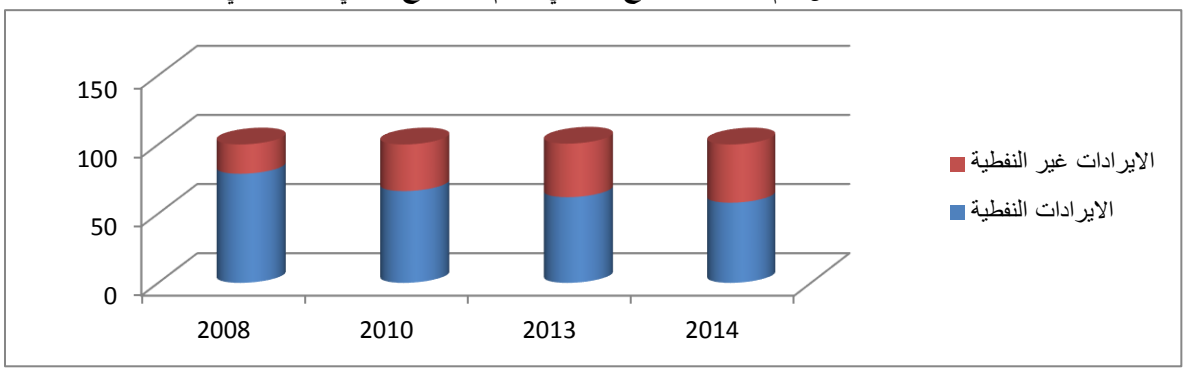

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات

- **مؤشر التركز السلعي للصادرات الجزائرية :**

يقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات الوطنية، وتتراوح قيمة مؤشر التركز بين 0 و1 ، وترمز 1 إلى تركز تام للصادرات الوطنية، ويحسب بالطريقة التالية[16] :

$$H_i = \frac{\sqrt{\sum_{j=1}^{n} \left(\frac{X_{ij}}{X_i}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث أن :

- Hi : قيمة مؤشر التركز السلعي للمنتجi
- Xi: قيمة الصادرات أو الواردات للبلد j للمنتج i
- n:العدد الأقصى للاقتصاديات الفردية في الفترة 2009-2014

الجدول رقم 05: مؤشر التنوع السلعي في الجزائر

السنوات	2009	2011	2012	2013	2014
عدد المنتجات	106	98	0.98	95	99
مؤشر التركز السلعي	0.558	0.724	0.724	0.733	0.743

Source :UNCTAD, Handbook of statistics, 2006-2008-2009,2010.

يلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر التركز للصادرات الوطنية لم يتجاوز الواحد في كل سنوات الدراسة، وأحسن قيمة مسجلة سنة 2014 ب 0.743 و 0.733 سنة 2013، لكنه بدا يعرف تحسن منذ تلك السنة، وعليه يمكن القول أن درجة تنوع الصادرات الجزائرية لا تزال تعتبر منخفضة نسبياً، وعليه فان الصادرات الجزائرية تتسم بمحدودية أسواقها و توجهها الجغرافي، كما أن نموها لا يتماشى مع نمو التجارة الدولية، وتصدر الجزائر إلى الدول الصناعية أكثر مما تصدره إلى الدول النامية، ولا ريب أن ظاهرة التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في الصادرات الجزائرية يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية ومحدودية قدرة البلد عن استغلال مواردها وثرواتها المتاحة[17]، في الوقت الذي تشير فيه تلك الظاهرة إلى تفاقم تلك التبعية في الاقتصاد الجزائري واستمرارها لصالح

الاقتصاديات المتقدمة، ويجعلها تنطوي على مخاطر أشد وطأة مما لو كانت الصادرات الجزائرية أكثر تنوعاً، الوضع الذي يحتم على البلاد ضرورة تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على سلعة أولية واحدة[18].

- **حتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر:**

على ضوء التحليل السابق تبدو لنا حتمية تنويع الإقتصاد الجزائري، لأن ذلك يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية، ويتوقف التنويع الإقتصادي على ميكانيزمات وتتمثل في:

- أولاً: إعادة الإعتبار لـ " الدولة التنموية": إن الدور الذي تلعبه الدولة التنموية، لا يقتصر فقط على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي، وإنما إحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقاتها بالإقتصاد الدولي، فعملية التنمية تتضمن تغيرات نوعية في جوانب عديدة: تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الإقتصادية. وعليه فإن التنمية الإقتصادية بهذا المعنى تهدف إلى خلق إقتصاد متنوع مهيكل تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الإقتصادية بصفة متوازنة دون التركيز على قطاع معين أو سلعة رئيسية واحدة كمصدر للحصول على دخل. [19]
- ثانيا: تفعيل دور القطاع الخاص: إن العمل على تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي يعد من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الإقتصادي، بالنظر للدور الكبير الذي يلعبه، إلا أنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الإقتصادية تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يكتسيها، وذلك للأسباب التالية: [20]
  - إرتكاز نشاطه الإقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح لطغيان الهدف الإجتماعي ذو الخلفية السياسية على الهدف الإقتصادي في نشاطاته؛
  - الكفاءة في إدارة الموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في إستخدام الموارد؛
  - قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن إرتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء؛
  - الإدارة الكفأة للنشاط الإقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص إنطلاقا من إستهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية؛
  - التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والإبتكار والتجديد في النشاط الإقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

وتشمل عملية تنمية القطاع الخاص – كي يقوم بوظيفة التنويع على أكمل وجه – النقاط التالية: [21]

- تسهيل المشاركة المباشرة للقطاع الخاص في قطاعات غير تقليدية، مثلا على صعيد الخدمات الأساسية مثل: المياه، الصحة، التعليم...؛
- إصلاح بيئة الأعمال والسياق القانوني الذي تواجهه الشركات الخاصة؛
- رفع مستوى القدرات والمهارات المهنية التي تتميز بها الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، لا سيما من خلال تعزيز توفر خدمات تطوير الأعمال،
- تعزيز إمكانية إستفادة المشاريع الخاصة من التمويل اللازم لقيامها؛
- تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص؛
- وضع آليات وحوافز الدعم، وتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية.

وبهذا يلعب القطاع الخاص دورا لا يستهان به في عملية التنويع الإقتصادي، كونه يهدف بالأساس إلى تحقيق الربح وضمان الإستمرارية، ما يجعله في بحث دائم ومستمر على كيفيات وتقنيات توسيع الإنتاج بأقل التكاليف وأكثر جودة، حتى يرقى إلى مستوى رغبات الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء.

5– برامج الإصلاح الإقتصادي:

وتشتمل الملامح العامة لهذه البرامج على عناصر تشكل حزمة متكاملة من التغيرات الهيكلية، تمس كافة مجالات السياسة الإقتصادية (الداخلية والخارجية) تكون مدعومة من قبل الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، وذلك بهدف القضاء أو التقليل من حدة الأزمات والإختلالات، وتحقيق نمو قابل للإستمرار. وعموما تنطوي هذه البرامج على ثلاثة عناصر رئيسية هي: [22]

- إدارة الطلب: وتتضمن أدوات وإجراءات السياسة المالية والنقدية، كالحد من عجز الميزانية، تخفيض النفقات العامة، تحسين النظام الضريبي، إزاحة الدعم عن السلع الأساسية، رفع أسعار الفائدة، تحديد سقوف الإئتمان، التحكم في الإصدار النقدي...والتي تهدف إلى تحقيق التوازن والإستقرار الداخلي؛
- زيادة العرض: وتشتمل على إجراءات الإصلاح الهيكلي، كترشيد القطاع العام وتحجيم دوره – الخصخصة –، تطبيق الأسعار الحقيقية، تشجيع الإستثمار الخاص الوطني والأجنبي...، وهي إجراءات تهدف إلى تحسين الموارد، وزيادة الإنتاج وتطويره؛
- تحويل هيكل الإنتاج نحو الصادرات: وتحتوي على إجراءات وأدوات السياسة التجارية كرفع الأرصدة من العملات الأجنبية، ترشيد قطاع التعريفة الجمركية، تحرير التجارة وإلغاء الحدود عليها، تخفيض قيمة العملة، تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والتي تهدف أساسا إلى تعزيز وتنويع هيكل الصادرات، وبالتالي تنويع الإقتصاد الوطني.

وعليه تعد برامج الإصلاح الإقتصادي محرك أساسي لعملية التنويع، ذلك أن إستمرار تبني وإنتهاج هذه البرامج – حيث ما تكون الحاجة إليها – سواء على الصعيد المالي، النقدي، التجارة الخارجية أو تعزيز آليات السوق إنطلاقا من تفعيل عملية الخصخصة، كلها آليات من شأنها دفع عملية التنويع الإقتصادي، حيث تزيد مساهمة القطاعات الإقتصادية – سيما القطاع الخاص – في توليد الناتج المحلي الإجمالي، ويؤدي تحرير التجارة وأسعار الصرف إلى رفع حصيلة الإيرادات بالعملات الأجنبية، بما ينعكس على زيادة إيرادات الدولة والناتج المحلي الإجمالي، والذي يعتبر مؤشرا جيدا على نجاح عملية تنويع الصادرات، التي تعتبر جزءا رئيسيا من التنويع الإقتصادي.

6– الإستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر هذا الأخير من العناصر الديناميكية الأساسية في التنمية الإقتصادية، حيث أنه وفي ظل الظروف الإقتصادية الحالية أصبحت العديد من الدول – وبالأخص الدول النامية– في حالة ماسة إلى الإستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لإنخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، وهكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة للإقراض الخارجي، فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة تنحصر في العمل على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، بالنظر لما يحققه من مزايا والمتمثلة في: [23]

- تحقيق التنمية الإقتصادية وتنمية الصادرات وإحلال الواردات والقدرة على المنافسة الخارجية؛
- زيادة التوظيف وإمتصاص البطالة ورفع القدرة الإنتاجية؛
- جلب العمالة المؤهلة يسمح بالتنظيم العلمي والإستفادة من الطرق المتعددة وتقنيات السير الفعال؛
- تعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الإستثمار المحلي؛
- يعتبر بديل غير مكلف مقارنة بالإقتراض من المؤسسات المالية الدولية.

وهكذا يتضح لما أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر من أهم آليات التنويع الإقتصادي، وأن نجاح هذا الأخير يتوقف على مدى تدفق الإستثمارات الأجنبية التي تتطلب الإلتزام بخطة طوية المدى لتحسين مناخ الإستثمار، خاصة في ظل التطورات الإقتصادية العالمية ومستجداتها.

7- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في إقتصاد الدول، فقد إنتشر هذا المصطلح في الآونة الأخيرة، وتوجهت الأنظار إلى البحث على السبل الكفيلة بدعم وتطوير هذا النوع من المؤسسات، بعد ما كان الإعتماد كبيرا في تطوير الإقتصاد وترقيته على المشاريع كبيرة الحجم، والتي عادة ما ترتكز إستثماراتها على القطاعات التي لها خصوصية الإستثمار الكبير، كقطاع المحروقات مثلا، والتي يبقى عددها محدود مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها مزايا لا تتوفر في المؤسسات الكبيرة، مما جعل عددها ينمو ويزداد الإهتمام بها، ومن بين هذه المزايا: [24]

- تستخدم فنون إنتاجية بسيطة نسبيا، مما يساعد على مواجهة مشكلة البطالة دون تكاليف رأسمالية عالية؛
- تعتبر موردا مكملا للمشروعات الكبيرة بتوزيع منتجاتها وإنتاج السلع النهائية؛
- تنويع القاعدة الصناعية، حيث أن المشروعات الصغيرة يمكن أن تدخل مجالا لا تدخله المشروعات الكبيرة، وهو مجال السلع التي تحتاجها المشروعات الكبيرة؛
- تتميز بالانتشار الجغرافي، مما يساعد على تقليل التفاوت الإقليمي وتحقيق التنمية المتوازنة.

أما عن المجالات التي يمكن أن تنشط فيها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نجد: [25]

- المشروعات الصناعية: التصنيع عملية واسعة تشمل إعادة بناء مجمل قطاعات الإقتصاد، حيث يخصص فيها قدر ممكن من الموارد والإمكانيات المتوفرة لإقامة هيكل إقتصادي محلي يتميز بالتنوع والتطور التقني، يقوم بإنتاج وسائل الإنتاج والسلع الإستهلاكية ويحقق معدلات عالية من النمو الإقتصادي والرفاه الإجتماعي، وعليه فإن إعتماد التنويع الإقتصادي يتطلب توزيعا متوازيا لمختلف أوجه النشاط الإنتاجي، والتصنيع باعتباره عملية متشابكة تكاملها يحقق قيمة مضافة عالية، وبالتالي فإن الإختيار بين الصناعات يقتضي الأخذ بجملة من الشروط أهمها مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج، مدى إتساع السوق المحلية، ومدى فعالية السياسات المنتهجة من طرف الدولة ومدى النجاح المتوقع لتلك الصناعات. وعلى هذا الأساس فإن التصنيع المطلوب إنتهاجه في ظل الأخذ بإستراتيجية التنمية باعتماد التنويع هو التصنيع الذي يؤمن تنويع الهيكل الإقتصادي عن طريق بناء هيكل صناعي متكامل داخليا ومتكامل مع بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى.
- **مشروعات التنمية الزراعية:** إن إعطاء الزراعة أهمية بالغة في جهود بناء قاعدة الإقتصادية متنوعة يعد هدفا إستراتيجيا، فهو القطاع الأجدى بالإهتمام في إطار إستراتيجية التنمية باعتماد التنويع، خاصة إذا توفرت له المقومات الأساسية (الطبيعية، البشرية، والتقنية المتاحة)، بالإضافة إلى وضع سياسات زراعية تتضمن المتغيرات التي تهدف إلى تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية في الهيكل الزراعي، وذلك عن طريق تبني الخطط، البرامج والقوانين التي تنظم ذلك. وعليه فإن من مرتكزات التنويع الإقتصادي القيام بتصحيح الإختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي، وذلك إنطلاقا من العمل على تنميته والنهوض به، إستجابة لعوامل عديدة كتحقيق الإكتفاء الذاتي من خلال جملة من الإجراءات الوسائل يتلخص أبرزها في توفير المقومات الطبيعية، البشرية والتقنية المناسبة، تنمية البحث العلمي والتقني وتوظيفها في إكتشاف موارد زراعية جديدة

تزيد من الإنتاج والإنتاجية، ترشيد إستخدام الأراضي الصالحة للزراعة، وتوفير الحماية للمحميات الزراعية ضد الكوارث والآفات الخطيرة (الإنجراف، التصحر، الجفاف...).

- مشروعات الخدمات: قفز قطاع الخدمات خلال العقود الأخيرة قفزة كبيرة وأصبح القطاع الرائد والديناميكي في العديد من الدول، وواكب هذا التحول النوعي زيادة النصيب النسبي لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن تنمية قطاع الخدمات في إطار إستراتيجية التنمية باعتماد التنويع يتطلب إحداث تغير هيكلي في بنيته في إتجاه يرفع من الوزن النسبي للخدمات التي تنعكس على تنمية قوى الإنتاج والقطاعات الإقتصادية الأخرى. وهكذا تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا مهما من مداخل النمو الإقتصادي وآلية من آليات التنويع،حيث لعبت ولازالت تلعبا دورا حيويا في عملية التطور الإقتصادي للدول، وأصبحت تمثل ركنا أساسيا من أركان الإقتصاد.

8– التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة:

يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية التي لا تنضب، وعلى المصادر لامتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقي، ومع أن تكنولوجيات الطاقات البديلة مازالت تتلمس الطريق بحثا عن أفضل السبل والوسائل للتعامل معها، إلا أن تكثيف الاهتمام بها سيؤدي إلى تطويرات مستقبلية في تقنياتها، ومن بين هذه الطاقات نذكر: [26]

- الطاقة الكهرومائية: تكمن هذه الطاقة في الكتلة المائية متضمنة التجهيزات المعتمدة لتوليدها، كالمنشآت النهرية، محطات التحويل ومنشآت التخزين (السدود والخزانات ذات السعة الكبيرة)، وتنطوي هذه التجهيزات على التوربينات الهيدرولية (التي تصل طاقتها إلى حدود 700 ألف كيلووات)، المعدات الكهربائية (للعزل والتشغيل) و شبكات الإمداد (لنقل الطاقة وإيصالها إلى مناطق الاستهلاك).
- الطاقة الريحية: استخدمت أيام الفراعنة في مصر، كما استخدمها الفينيقيون لتسيير المراكب الشراعية، ثم في هولندا لتشغيل الطواحين الهوائية، وتستعمل اليوم بكثافة في جنوب إفريقيا، الأرجنتين، أستراليا، كاليفورنيا، الإمارات العربية المتحدة...
- الطاقة الشمسية: وهي طاقة متجددة ومتوافرة بكثرة، لا تنضب مادام النظام الشمسي قائما، ومنها يتولد معظم مصادر الطاقة الأخرى المعروفة ومن الإستخدمات المألوفة للطاقة الشمسية: تدفئة الأماكن، إنتاج الطاقة الكهربائية، الاستعمالات الصناعية...
- الطاقة الحرارية الأرضية: يختزن قلب الكرة الأرضية المنصهر كمية هائلة من الطاقة الحرارية الناتجة عن انحلال العناصر المشعة من اليورانيوم، البوتاسيوم...، تستخدم هذه الطاقة للتدفئة، الزراعات المائية، توليد الطاقة الكهربائية...
- طاقة الكتلة الحيوية: استخدم البشر ولا يزالون الأشجار، النباتات الخشبية، الحشائش النباتات، العشبية والمائية، المخلفات الزراعية، روث البهائم، النفايات وغيرها من المصادر البيولوجية كمصادر للطاقة، ففي جنوب آسيا يستخدم ما يقرب من ملياري نسمة الخشب وأنواع أخرى من الكتل الإحيائية كمصدر للطاقة.

خلاصة:

سعت السلطات العمومية إلى إصلاحات جذرية في الاقتصاد الوطني من خلال تغيير السياسة والنمط الاقتصادي المتبع من قَبل بغية تسجيل معدلات نمو اقتصادي مقبولة، فبادرت الحكومة إلى تغيير موقفها المالي المتشدد حيال النفقات العمومية، وذلك بتنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مستخدمة عائدات النفط لتعزيز الطلب الكلي من خلال الرفع من الإنفاق

الحكومي، وقد سمحت هذه السياسة للجزائر بالدخول في مرحلة جديدة إذ حققت نتائج لا بأس بها خاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي والمديونية التي عرفت انخفاضا متواصلا بعد أن أقدمت الحكومة على التسديد المسبق لها بداية من سنة 2004.

غير أن انخفاض أسعار النفط خلال السنتين الأخيرتين أين انخفض مستوى الأسعار إلى ما دون الـ50 دولار للبرميل احدث ارتباك في الحكومة ما جعلها تتخذ مجموعة من التدابير والإجراءات التقشفية تماشياً مع الوضع الحالي على الرغم من التحذيرات والتوصيات التي قدمها خبراء اقتصاديين بضرورة تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني واستغلال الوفورات المالية المتحققة لإحداث إقلاعه حقيقية في الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على القطاعات الإستراتيجية.

من خلال دراستنا هذه سنقوم بتقديم بعض الاقتراحات كما يلي:

- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي وخاصة مع الدول النفطية من أجل المحافظة على الأسعار العادلة للنفط في الأسواق العالمية بما يضمن المصالح المتبادلة بين مختلف الشركاء الدوليين المعنيين بالنفط؛
- الاستغلال الأمثل للإيرادات النفطية وخاصة المتزامنة مع الارتفاع المستمر لأسعار النفط وذلك من خلال توجيهها إلى خدمة القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني، والتي يكون عائدها وأثرها الايجابي على الأمد الطويل مثل الاستثمار في البنى التحتية، والتركيز على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تكثيف الجهود الخاصة بتحسين التربية والتعليم والخدمات الصحية، وتطوير الاستفادة من أساليب الحصول على التكنولوجيات الحديثة في العالم والانفتاح عليها؛
- تنويع مصادر دخل الاقتصاد الجزائري من خلال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، خاصة في قطاع الصناعة وذلك بإعادة تأهيل المؤسسات الصناعية في مختلف المجالات وإقامة شراكة مع المؤسسات العالمية في إطار التكتلات العالمية والإقليمية والتركيز على البعد العربي والإفريقي والانفتاح التدريجي على المؤسسات والأسواق العالمية من أجل تحضير المؤسسات الوطنية لمجابهة المنافسة الخارجية؛
- تحسين البيئة العامة للاستثمار المحلي والدولي وخاصة أن هناك منافسة دولية لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدعم النمو الاقتصادي وتزيد مستويات التشغيل، وذلك من خلال تسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار (إنشاء المؤسسات، آليات التمويل، انتقال العمالة ورؤوس الأموال).

الهوامش و المراجع المعتمدة:

[1]- Jean Claude Berthéleny , « Economie internationale et diversification économique », Revue d'économie politique , 2005/5 vol : 115 , page : 599.

[2] - Glenn MacLaughlin, " industrial diversification in american cities, Quarterly Journal of economics" , n° 45, Nouvember 1930, p : 131-149.

[3] - Hakim Ben Hammouda et autres , « la diversification, vers un nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique, centre africain de politique commerciale, n°36 , juin 2006 , p

[4]- Rosenstein , Rodan, " problems of industrialization of eastern and south-eastern Europe", Economic journal, vol. 33, p:202-2011

[5]- KusnetsS , « modern économic growth » , in : Yale University Press, New Haven, 1966.

[6] - Rostow W, " the stage of economic groth : A non communist manifesto", Cambridge University Press, 1960.

[7] - Hakim Ben Hammouda et autres , « la diversification, vers un nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique,

[8] - Hakim Ben Hammouda et autres , D'une diversification spontanée à une diversification organisée ; quelles politiques pour diversifier les économies d'Afrique du Nord ? , Revue économique- vol 60 n° 1 , janvier 2009 , p 133-156.

[9]- ImbsJ ,Wacziarg R, « stages of diversification », in The american economic review, MARCH 2003.

[10]- Klinger B , Lederman D, "discovery and Development : An Empirical Exploration of New Products", World Bank Policy Research Working Paper 3450, Washington, DC.

[11] - CadotO , C. carrère et V.strauss-Kahn (2011), « export diversification : What's behind the hump ? » , The Revue of economics and statistics 93 (2) , page 590 à 650.

[12] - تفسر عملية تنويع الصادرات التي يمكن أن ينتهجها بلد ما بالقدرة على إنشاء خطوط جديدة للتصدير وترقيتها، وهذا ما يسمى بالهامش التوسعي marge extensive ، كما يمكن لعملية تنويع الصادرات أن تأخذ شكل الزيادة في قيمة صادرات السلع الموجودة أصلا في القاعدة التصديرية وهذا ما يسمى الهامش التكثيفي marge intensive

[13]- Martin Hvidt, Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends, op cit ,p13

[20]– ربيع أبو شقرا، التنوع الاقتصادي طريق التنمية المستدامة، arabian business.com،2008، تاريخ الاطلاع 04 مارس /http://arabic.arabianbusiness.com/business/energy/2008/jul/25/83782016

[15]- Tim Callen, And Others, Economic Diversification In The Gcc: The Past, The Present, And The Future, International Monetary Fund,2014,P12

[16] - UNCTAD, Handbook of statistics, 2009, p198.

[17] -عبد الوهاب حميد رشيد، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية، مرجع سابق، ص34 .

[18]– عبد الحسين وادي العطية، موقع الاقتصاد العربي في العلاقات الاقتصادية الدولية، بحث مقدم إلى ندوة العمل الاقتصادي العربي المشترك في مواجهة الأزمة الاقتصادية الدولية، 1987م، الناشر مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، عمان، العدد السادس، السنة الثالثة، ديسمبر 1987م، ص99 .

[19] – طبايبية سليمة، لرباع الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[20] – بودخدخ كريم ،.بودخدخ مسعود، مداخلة بعنوان رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، المؤتمر الوطني دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، يومي 20و 21 نوفمبر 2011، جامعة جيجل، ص 04.

[21] – مولاي لخضر، بوتوتة شعيب، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر– ، ص 03 www.rcweb.luedld.net consulté le 05 mai 2016

[22] – طبايبية سليمة، لرباع الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[23] – بسعد حكيمة، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية – حالة الجزائر –، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009، ص 37.

[24] – محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الإقتصادية في الجزائر– دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة ورقلة، 2010، ص 57.

[25] – بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، مداخلة بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05–06 ماي 2013، جامعة الوادي، ص–ص 5–6.

[26] – قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص ص : 170–175 www.kutubpdf.org/.../7004 , consulté le 15-08-2016